

أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية

دراسة قياسية للبنوك الإسلامية في نيجيريا خلال الفترة (2013-2020)

The effect of Murabaha financing for the purchase order on the liquidity indicators of Islamic banks - A standard study of Islamic banks in Nigeria during the period (2013-2020)-

لنصاري عبد القادر^{1*}، بن يبا محمد²، ميموني بلقاسم³

¹ جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، lensari.aek91@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، med.benyaba@univ-adrar.edu.dz

³ جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، bel.mimouni@univ-adrar.edu.dz

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/06/24

تاريخ الاستلام: 2021/05/23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى كشف أثر التمويل بصيغة بيع المربحة للأمر بالشراء على مؤشرات السيولة، للبنوك الإسلامية العاملة في نيجيريا على بيانات ربع سنوية خلال الفترة 2013-2020 وهذا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). خلصت هذه الدراسة الى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية بين متغير المربحة للأمر بالشراء ونسبة السيولة السائلة في الأمد القصير والطويل.

كلمات مفتاحية: مربحة للأمر بالشراء، سيولة.

تصنيفات JEL: G21، C5

Abstract:

This study aims to find the effect of financing in the form of Murabaha sale of the order to buy on liquidity indicators, For Islamic banks operating in Nigeria on quarterly data during the period 2013-2020, Using an AutoRegressive Distributed Lag (ARDL). This study concluded that

there is a statistically significant effect between the Murabahah variable of the order to buy and the liquidity ratio in the short and long term.

Keywords: Murabaha for the order to buy; Liquidity.

Jel Classification Codes: G21, C5

1. مقدمة:

تسعى البنوك الإسلامية الى تحسين أدائها ومركزها المالي من خلال العوائد المترتبة على المنتجات التمويلية التي تطرحها والمتوافقة طبعاً مع احكام الشريعة الإسلامية، ومن اهم هاته المنتجات او الصيغ التمويلية نجد صيغة البيع بالمربحة للأمر بالشراء التي تعد ضمن بيوع الأمانة وتعد من الصيغ الإسلامية القائمة على المداينات وتحوز هاته الصيغة على حصة كبيرة من اجمالي التمويلات المطروحة وهذا راجع لمحدودية مخاطرها وشبهه مضمونة عوائدها بالإضافة الى اقبال العملاء والمتعاملين عليها، ويعتبر الطلب على النقد أمر ضروري وعلى البنوك الإسلامية توفير السيولة الكافية لمواجهة هذا الطلب الناتج عن سحب المودعين لودائعهم الجارية وودائع التوفير والتي لا يشترط فيها اجل محدد للسحب بالإضافة الى ان هناك أصحاب مشاريع يحتاجون للتمويل وعلى البنوك تلبية هاته المطالب، ولكي تستطيع البنوك الإسلامية أن تفرض نفسها في أسواق نقدية تمتاز بالتنافسية عليها إيجاد توليفة ونقطة توازن تستطيع من خلالها تحقيق وتعظيم أرباحها الذي يعد احد اهم الأهداف التي تسعى البنوك الإسلامية الى تحقيقها، وتوفير نسب سيولة تستطيع من خلالها مواجهة طلبات السحب في أجالها المستحقة ودون تحمل خسائر ناتجة عن تسييل البنك لبعض اصوله.

1.1 إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال التالي:

ما هو أثر التمويل بصيغة البيع بالمربحة للأمر بالشراء على مؤشر السيولة في البنوك

الإسلامية الناشطة في السودان خلال فترة الدراسة؟

ولتبسيط الدراسة والاشكالية أعلاه نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود بالتمويل بصيغة بيع المربحة للأمر بالشراء؟
 - ماهي صور وأشكال بيع المربحة للأمر بالشراء؟
 - ماهي اهم المؤشرات التي تستخدم لقياس السيولة في البنوك الإسلامية؟
- وكمحاولة لإعطاء إجابة مبدئية على الإشكالية المطروحة أعلاه نطرح الفرضية التالية:

2.1 فرضية الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء على مؤشر السيولة في البنوك الإسلامية عند مستوى معنوية 5%.

3.1 الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

1.3.1 الحدود المكانية: المصارف الإسلامية الناشطة في نيجيريا

2.3.1 الحدود الزمانية: امتدت فترة الدراسة من الرباعي الأول لسنة 2013 الى غاية الرباعي الثاني 2020.

4.1 أهمية الدراسة: ترجع أهمية هاته الدراسة الى الاقبال والاهتمام الكبير بصيغة المرابحة للأمر بالشراء بالإضافة الى أهمية السيولة ضمن الأوساط المصرفية بشكل عام، لأن الاهتمام بالسيولة يعتبر اهم العوامل المساعدة على استقرار البنوك، وعطفاً على ما سبق ذكره يعتبر معرفة تحديد تأثير التمويل وفق صيغة البيع بالمرابحة للأمر بالشراء على مؤشرات السيولة نقطة مهمة تمكن البنوك الإسلامية من تقييم وتقويم سياستها المالية.

5.1 أهداف الدراسة: يمكن حصر أهداف هاته الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف والتعريف بصيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء؛
 - التعرف على أهم مؤشرات السيولة المطبقة في البنوك الإسلامية؛
 - التعرف على تأثير التمويل بصيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء على مؤشرات السيولة.
- 6.1 المنهج المتبع: اعتمدنا في هاته الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي بالنسبة للجانب النظري من الدراسة، وتم الاعتماد في الجانب التطبيقي على الجانب القياسي وهذا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المزرعة (ARDL).

7.1 الدراسات السابقة:

- دراسة صالح (ناجي ساسي ورضا على ، 2017) مقال بعنوان:

"أثر تطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على الأداء المالي دراسة تطبيقية بمصرف الجمهورية" سنة 2017م حاولا الباحثان من خلال هاته الدراسة الى معرفة أثر استخدام صيغة المرابحة للأمر بالشراء على الأداء المالي وتوصلا الى نتيجة مفادها هي أن تطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على مستوى بنك الجمهورية الليبية تؤثر ايجاباً في تحسين الأداء المالي للمصرف،

كما توصلنا الى أن صيغة المربحة للأمر بالشراء تمثل مايقارب : 90% من إجمالي التمويلات المطروحة.

● دراسة أبوبكر عثمان الرقيعي، بشير خليفة الفزاني، حمزة ميلاد افحيح (2020) بعنوان: أثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني خلال الفترة 2009-2018، وبالاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي توصل الباحث الى وجود اثر ذي دلالة إحصائية لتمويل بالمربحة للأمر بالشراء على العائد على الأصول بالبنك المدروس، كما توصل الباحث الى وجود اثر ذي دلالة إحصائية للمتغير المستقل على كل من العائد على حقوق الملكية ونصيب السهم العادي من الأرباح في البنك المدروس.

● دراسة محمد خير سعيد (2001) بعنوان: كفاءة التمويل بصيغة المربحة في المصارف السودانية دراسة تطبيقية 1993-1999م: حاول الباحث من خلال دراسته الى اكتشاف مدى كفاءة التمويل بصيغة المربحة في الأوساط المصرفية في السودان باعتبارها احد اهم المنتجات التي تطرحها المصارف الإسلامية وباعتبار الأرباح المعتبرة التي تحققها المصارف من ورائها، توصل الباحث من خلال دراسته الى ان صيغة المربحة هي الصيغة التمويلية الوحيدة التي يحدد ربحها من وجه نظر المصرف، كما توصل الى ان مخاطر صيغة المربحة تتأتى من عدم الالتزام المصارف بالضوابط الشرعية التي تحكم هاته المعاملة.

8.1 تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لبيع المربحة للأمر بالشراء؛

المحور الثاني: مؤشرات قياس السيولة المطبقة في البنوك الإسلامية؛

المحور الثالث: دراسة قياسية.

2. الإطار المفاهيمي لبيع المربحة للأمر بالشراء

1.2 تعريف المربحة للأمر بالشراء: هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالمربحة للأمر بالشراء

وسنتوقف في دراستنا هاته على التعاريف التالية:

1.1.2 التعريف الأول: " طلب شراء لسلعة معينة، بأوصاف محددة، يقدمه العميل للمصرف

الإسلامي، وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما طلبه، حسب السعر والريح المتفق عليهما،

ويكون أداء الثمن مقسماً". (الطاهر و نجاح ، 2016 ، صفحة 536)

2.1.2 التعريف الثاني: "هو أن يطلب العميل أن يشري له المصرف سلعة بمواصفات محددة، وذلك على أساس وعد من العميل بشراء تلك السلعة مرابحة من المصرف بمقدار ربح معين أو نسبة ربح متفق عليها، على ان يسدد العميل ثمن البيع المتفق عليه دفعة واحدة بالكامل او اجلا على أقساط محددة مبالغها واستحقاقاتها". (الأمين ونسرين، 2017، صفحة 104)

3.1.2 التعريف الثالث: تندرج ضمن بيوع المساومة وتسمى المرابحة المركبة حيث يقوم البنك من خلال هاته الصيغة بشراء سلعة معينة بناء على طلب العميل، على ان يقوم البنك بإعادة بيع السلعة للعميل المتفق معه بسعر شرائها مضافاً اليه هامش ربح يتم الاتفاق عليه فالعقد، وتتم تسوية هاته العملية حالاً او عبر أقساط وهذا حسب الإمكانيات المالية للعميل. (ناجي ساسي ورضا على ، 2017 ، صفحة 167)

بناء على التعاريف السابقة الذكر يمكننا إعطاء تعريف خاص لصيغة بيع المرابحة للأمر بالشراء:

4.1.2 التعريف الرابع: هي الية تمويل تقوم على المديونية وهي أحد أوجه بيوع المساومة حيث يساوم البنك العميل حول سلعة معينة غير محرمة شرعاً حسب احتياج والإمكانيات المالية للعميل وملائته، حيث يقوم البنك بشرائها وتمكلمها بنية أن يقوم بإعادة بيعها للعميل المتفق معه مقابل ربح معين محدد ومتفق عليه مسبقاً في العقد، على ان يقوم العميل بتسديد قيمة السلعة فوراً او حسب أقساط يحددها البنك وذلك حسب إمكانيات العميل والبنك.

2.2 خطوات تنفيذ عقد المرابحة للأمر بالشراء: حتى تظهر صيغة المرابحة للأمر بالشراء وفق شكلها النهائي والمتوافق والموافق للأحكام الشرعية لابد أن تمر بالإجراءات والخطوات الإدارية المصرفية التالية عبر مراحل متمثلة في النقاط التالية:

■ مرحلة الوعد: تتم عبر الخطوات والإجراءات التالية: (الطاهر ونجاح ، 2016 ، صفحة 537)

- تقديم العميل طلب الشراء: تعتبر اول خطوة ضمن مرحلة الوعد او المواعدة حيث تتجسد رغبة العميل واحتياجه لسلعة معينة وطبعاً تكون متوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال تقديم طلب للبنك يسمى طلب شراء مرابحة يترجم هذا الاحتياج، حيث يذكر العميل نوع السلعة التي يحتاجها وذكر مواصفاتها بدقة ومصدرها وتحديد

- تكلفة شراء السلعة وهامش الربح الذي يستفيد منه البنك على أن يقوم البنك المتعاقد بشرائها مربحة وفق ما تم الاتفاق عليه في العقد.
- دراسة جدوى طلب الشراء: بعد تقديم العميل طلب الشراء للبنك يقوم البنك وبناء عليه بدراسة مدى جدية العميل ومدى رغبته في شراء السلعة المقدم من اجلها طلب الشراء، حيث يقوم البنك ومن خلال مصالحه المختصة من التأكد من المعطيات التالية:
- التأكد من صحة ودقة المعلومات الشخصية للعميل؛
 - التأكد من السلعة التي يحتاجها العميل غير محرمة شرعاً أو محظورة؛
 - دراسة السلعة وسوقها ومدى قدرة البنك على إعادة بيعها في حال لم يقيم العميل بشرائها؛
 - تحديد نسبة الربح الموافقة لهاته العملية؛
 - التأكد من الملاءة المالية للعميل؛
 - دراسة الضمانات المقدمة من طرف العميل المرتبطة بهاته العملية؛
 - دراسة طرق التسديد.
- ابرام عقد الوعد: بناء على الخطوتين الاداريتين السابقتين وبعد دراسة مدى جدية العميل ومدى ملائته المالية يقوم البنك بتحرير عقد الوعد بالشراء الذي يتضمن النقاط التالية وسنركز على أهمها وهي:
- مقدمة تتضمن المعلومات الخاصة بالعميل والبنك المتعاقد؛
 - تحديد تكلفة السلعة وهامش الربح المتفق عليه؛
 - تحديد اجال ومكان تسليم السلعة؛
 - تحديد بالدقة نوع الضمانات المقدمة من طرف العميل؛
 - تحديد طريقة تسديد ثمن السلعة؛
 - تسديد العميل لقسط الجدية عند توقيع العقد الذي يعتبر أمانة لدى البنك.

- مرحلة التملك: وتتم عبر الخطوات التالية: (الأمين ونسرين، 2017، صفحة 111)
- الاتصال بالبائع والتعاقد معه: يقوم البنك خلال هاته الخطوة بالاتصال مع البائع المتفق عليه فالعقد من أجل شراء السلعة المتفق عليها مع العميل باعتباره هو العميل وتملكها بعد استلامها من البائع.
- مرحلة البيع: وتتم وفق الخطوات التالية:
- إبرام عقد البيع مع العميل: بعد أن يشتري البنك السلعة المتفق عليها ويكون له حق التملك والتصرف فيها وتكون تحت يده يقوم باستدعاء العميل من أجل إبرام عقد البيع وفق صيغة المرابحة للأمر بالشراء.
- تسليم السلعة للعميل: تعتبر عملية تسليم السلعة كأخطر خطوة تمر بها عملية المرابحة للأمر بالشراء، حيث يتم تسليم السلعة وفق الكمية المتفق عليها وفي المكان المحدد في العقد.

3.2 أشكال بيع المرابحة للأمر بالشراء: تأخذ صيغة المرابحة للأمر بالشراء من الجانب العملي أحد الأشكال التالية:

- المواعدة الملزمة بالاتفاق بين الطرفين مع ذكر مقدار هامش الربح: من خلال هذا الشكل او الصورة يلزم العميل المتقدم للبنك بشراء سلعة والمعبرة عنها في طلب تقدم به بشراء السلعة من البنك في حال ما تم توفيرها من طرف البنك، كما يلزم البنك بشراء السلعة وتقديمها للعميل وفق المواصفات والأجال والمكان المتفق عليه فالعقد مقابل هامش ربح محدد ومتفق عليه. (محمد هناء و ساري سليمان، 2016، صفحة 768)
- المواعدة غير الملزمة للطرفين وهامش الربح غير محدد: وفق هذا الشكل لا يبرم عقد بين العميل والبنك على شراء السلعة، ولا يبرم البنك عقد بيع وانما يقتصر الطرفان على تقديم الوعد بالشراء من طرف العميل ويقدم البنك وعد بالبيع، حيث نجد في هذا الصورة غياب صفة الالتزام لأطراف مما يعطي حق التنازل للطرفين.
- بيع المرابحة على أساس الالتزام بالوعد لأحد الطرفين: حسب هذا الشكل يكون أحد أطراف العقد ملزم بتنفيذ العقد، وقد يكون الطرف الملزم المشتري ويكون في هذا

الحالة مجبر على شراء السلعة المتفق عليها في العقد في حال توفرها، وقد يكون البنك هو الملزم بتنفيذ العقد ويكون مجبراً بشراء السلعة وتسليمها للعميل في الآجال والمكان الملزم به فالعقد. (أبو بكر عثمان ، بشير، و حمزة، 2020، صفحة 271)

3. مؤشرات قياس السيولة المطبقة في البنوك الإسلامية

1.3 تعريف السيولة في البنوك: " يقصد بها قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات المقرضين ". (بوجميلة وعربي ، 2020 ، صفحة 366)

كما يمكن تعريفها على انها "قدرة البنك على الوفاء لسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المتولين في الوقت المناسب ودون الاضطرار الى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة او اللجوء الى مصادر أموال ذات تكلفة عالية" (شوقي، 2014، صفحة 159)

بناءً على التعريفين السابقين نعطي تعريف خاص بالسيولة في البنوك: هي قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب سواء بالنسبة للمودعين أو طالبي القروض ودون تكبد خسائر كبيرة ناتجة عن تسهيل الأصول بغرض توفير السيولة للعملاء.

2.3 مكونات السيولة في البنوك الإسلامية: تتكون السيولة في المصارف بشكل عام الى سيولة نقدية وسيولة شبه نقدية موضحة وفق الآتي: (بوجميلة وعربي ، 2020 ، الصفحات 367-368)

- السيولة النقدية: هي الأموال المتوفرة في صندوق وخزانة المصارف وتضم كل من:

- النقد بالعملة المحلية والأجنبية؛

- النقد المودع لدى البنك المركزي؛

- النقد المودع لدى المصارف الأخرى المحلية منها او الأجنبية؛

- شيكات تحت التحصيل.

- السيولة شبه النقدية: تلجأ البنوك الى السيولة النقدية في حالة عدم كفاية السيولة

النقدية لمواجهة التزاماتها حيث تمتاز بسرعة تسهيلها دون تحمل خسائر كبيرة ناتجة عن التسهيل وتضم كل من:

- أوراق مالية (أسهم، سندات)؛

- أدونات خزينة؛

- أوراق تجارية مخصومة.

3.3 مؤشرات قياس السيولة:

تعد مؤشرات السيولة من بين أهم مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي التي تعتمد عليها البنوك بشكل عام وهذا يرجع لحساسية واهمية السيولة في البنوك حيث تستطيع البنوك ومن خلال مؤشرات السيولة من تقييم وتقويم ممارستها المالية، ومن أكثر النسب أو المؤشرات المستخدمة لقياس السيولة في البنوك الإسلامية نجد النسب التالية:

- السيولة الجاهزة تشير هاته النسبة الى مدى قدرة البنوك في مواجهة طلبات السحب العادية او الفجائية بالاعتماد على الأموال المتواجدة في الصندوق فقط، وتحسب النسبة وفق العلاقة التالية: (شوقي، 2014، صفحة 161)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

- نسبة الرصيد النقدي: تعبر هاته النسبة على مدى قدرة البنك على مواجهة طلبات السحب سواء من طرف المودعين او المقترضين، بالاعتماد على السيولة النقدية (الاحتياطيات الاولية) وتحسب هاته النسبة وفق العلاقة التالية: (عابد وزملط، 2019، صفحة 118)

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{النقد لدى المصارف الاخرى}}{\text{النتاج المحلي الاجمالي خلال السنة } N}$$

- نسبة الاحتياط القانوني: تلزم البنوك المركزية البنوك التجارية بإيداع نسبة من أموالها كوديعة دون فوائد ترتب عنها تحتفظ بها البنوك المركزية على مستواها ويدخل هذا ضمن سياسة البنك المركزي باعتباره المشرف على البنوك التجارية وعلى إدارة النقد، ويقوم البنك المركزي بالتحكم في هاته النسبة بالزيادة أو النقصان على حسب الحالة الاقتصادية وعلى حسب الاستراتيجية النقدية التي يخطط لها البنك المركزي، ويتم حساب هاته النسبة وفق العلاقة التالية: (بوجميعة و عربي ، 2020، صفحة 369)

$$\frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{إجمالي الودائع}} = \text{نسبة الاحتياطي القانوني}$$

4. دراسة قياسية لأثر التمويل بالمربحة للأمر بالشراء على مؤشرات السيولة في البنوك الإسلامية

سنحاول في هذا المحور بناء نموذج قياسي يبين فعالية صيغة المربحة على نسبة الأصول السائلة للبنوك الإسلامية في نيجيريا مستخدمين في ذلك منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، على بيانات ربع سنوية للفترة 2013-2020.

1.4 متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج من متغيرين والجدول الموالي يوضح مصدر ووحدة قياس هذين المتغيرين بالإضافة إلى نوع العلاقة التي تجمع بينها في الدراسة ورمزهما في النموذج ومدة الدراسة

الجدول 1: التعريف بمتغيرات الدراسة

المتغير	نوعه	مصدره	وحدة قياسه	رمزه في الدراسة	مدة الدراسة
المربحة	متغير مستقل	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	نسبة مئوية إلى إجمالي التمويلات	MUR	الفترة الممتدة 2013-2020
نسبة الأصول السائلة	متغير تابع	مجلس الخدمات المالية الإسلامية	نسبة مئوية حاصل قسمة النقد في الصندوق على إجمالي الودائع	LAR	

المصدر: من اعداد الباحثين

- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم 2: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المتوسط	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
MUR	0.545874	14.73860	0.686600	0.446000
LAR	0.247441	6.680900	0.497900	0.066700

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لصيغة المربحة بلغ (54%) كما أن الوسط الحسابي لمتغير نسبة الأصول السائلة في فترة الدراسة بلغت (24%)، في حين سجلت أكبر قيمة لمتغير صيغة المربحة في آخر ثلاثي من آخر سنة مدروسة (2020)، بنسبة (70%) ، على النقيض من ذلك نسبة الأصول السائلة الذي سجل أكبر قيمة له في أول ثلاثي من السلسلة الزمنية المدروسة بنسبة (49%).

أما أقل لمتغير صيغة المربحة كان في أول في الثلاثي الأول من سنة 2016 وبنسبة (44%)، أما أدنى قيمة لمتغير نسبة الأصول السائلة فقد كانت في الثلاثي الثاني من سنة 2017 وهي نسبة تقدر بـ(6.67%)، ومن جهة أخرى بلغ الانحراف المعياري لمتغير صيغة المربحة قيمة تقدر بـ (14.73)، أما بالنسبة نسبة الأصول السائلة فكانت قيمة الانحراف المعياري تقدر بـ (6.68).

2.4 دراسة استقراره السلاسل الزمنية

من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة، وللكشف عن اختبار جذر الوحدة سوف نعتمد على اختبار ديكي فولر المتطور والنتائج مبينة كما يلي:

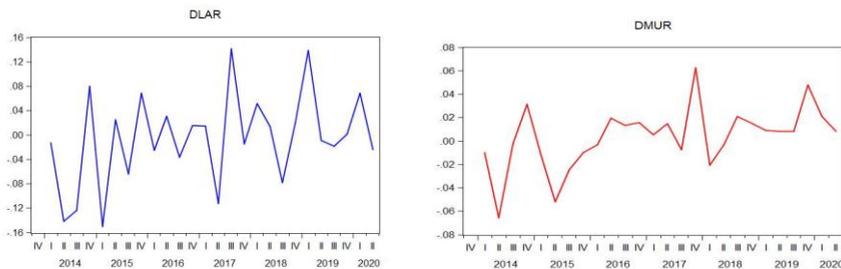
الجدول 3: اختبار ADF لمتغيرات الدراسة

السلسلة الزمنية	سلسلة MUR		سلسلة LAR		النماذج
	عند المستوى	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الأول	
بالقاطع	0.0264	-2.6879	-4.0517	-6.3348	
	0.9529	0.0896	0.0047	0.0000	
قاطع + اتجاه عام	-1.9303	-2.7584	-5.1953	-7.6917	
	0.6102	0.2237	0.0016	0.0000	
دون قاطع ولا اتجاه عام	0.6858	-1.2969	-4.0522	-6.433	
	0.8576	0.1745	0.0003	0.0000	
نتيجة اختبار الاستقرار	السلسلة غير مستقرة عند المستوى	السلسلة غير مستقرة عند المستوى	السلسلة مستقرة عند المستوى	السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ أن السلسلتين غير مستقرة في المستوى أي أن هناك مشكلة جذر الوحدة (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، بينما أصبحت السلسلتين مستقرتين بعد إجراء الفروق الأولى (متكاملة من الدرجة الأولى) (11) سواء بقاطع أو بقاطع واتجاه عام أو بدون قاطع واتجاه عام (القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة أكبر من القيم الجدولية بالقيمة المطلقة)، والشكل الموالي يوضح السلسلتين بعد إجراء الفرق الأول واستقرارهما:

الشكل 01: التمثيل البياني لسلاسل الزمنية المستقرة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من أجل اختبار العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة اعتمدنا منهجية

حديثه وهي طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع The Auto - Regressive Distributed Lag والتي طورها Pesaran(1997) حيث يتميز هذا الاختبار عن غيره من اختبارات التكامل المشترك في كونه لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية موضوع الدراسة كلها متكاملة من الدرجة الأولى، وإنما يشترط فقط ان لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية (2) او أكثر، وعليه فطريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع تقبل السلاسل المستقرة عند مستوياتها (0) أو المستقرة عند الفرق الأول (1) او خليط من الاثنين. على عكس طريقة جوهانسن التي تتطلب ان تكون السلاسل مستقرة عند الفرق الأول اي من الدرجة الأولى فقط.

3.4 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

نقوم أولاً باختبار علاقة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في إطار نموذج الجدول الأول الذي أقترحه (PESARAN ET AL (2001) عند مستويات معنوية 5%، و10% حيث جاءت القيم ل(F) اكبر من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة في النموذج عند مستوى معنوية 10%، والقيم الحرجة موجودة بالجدول رقم (4) ، (حيث اذا كانت F القيمة المحسوبة تقع فوق الحد الاعلى ، يتم

رفض فرضية العدم أي انه يوجد تكامل مشترك، مما يدل على وجود علاقة طويلة الاجل ، و اذا كانت F القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى، فلا يمكن رفض فرضية العدم أي أنه لا يوجد تكامل مشترك، وهذا يعني انه لا يوجد علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات في النموذج)

الجدول4: اختبار ARDL Bound Test

K= 1		F- STATISTIC= 6.126835	
القيم الحرجة			
الحد الأعلى		الحد الأدنى	
3.51		3.02	
4.16		3.62	
4.79		4.18	
5.58		4.94	
		مستويات المعنوية	
		%10	
		%5	
		%2.5	
		%1	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

4.4 التوازن طويل الأجل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين صيغة المرابحة ونسبة الأصول السائلة، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL باستخدام أهم برنامج مخصص لمثل هذه النماذج وهو برنامج eviews، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل ونتائج التوازن في المدى الطويل، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول5: التوازن طويل الأجل

المتغير التابع LAR			
المتغيرات المفسرة	المعلمات	إحصائيات T	الاحتمالية
C	-0.207953	-2.054077	0.0515
MUR	0.620162	2.939351	0.0074

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هنالك علاقة طردية ومعنوية بين صيغة المرابحة ومتغير نسبة الأصول السائلة، وهذا راجع بالأساس إلى أن المعلمة MUR لها دلالة إحصائية وهذا لأن القيمة الاحتمالية لهذه المعلمة هي 0.0074 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي صيغة المرابحة تؤثر في متغير نسبة الأصول السائلة في المدى الطويل.

5.4 الاختبارات التشخيصية:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونة المقدرة في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول التالي:

الجدول 6: الاختبارات التشخيصية

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	6.966558	0.0150
	Chi-Square	6.253090	0.0124
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.239344	0.887211
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.067279	0.7976
	Chi-Square	0.072916	0.7871
استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	1.834608	0.0801
	F-statistic	3.365787	0.0801

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (6)، نلاحظ أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعاً معتدلاً، وتباينها ثابت، فضلاً عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية. إذ تشير إحصائية (BG) LM إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى عدم رفض فرضية عدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

كذلك تشير إحصائية (JB) إلى عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعية في النموذج محل التقدير، كما تشير إحصائية (Ramsey - Reset) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم. وترتيباً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحيته استخدام هذه النماذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

6.4 نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL

يشير اختبار ECM-ARDL أن القيمة الاحتمالية لـ ECM، والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو إضراب نتيجة لأمر غير متوقع كالأزمات المالية، وحيث تبين

قيمة وإشارة ECM سرعة وتكيف النموذج للانتقال من اختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل.

الجدول 7: نموذج تصحيح الخطأ ECM-ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CoIntEq(-1)*	-0.554433	0.124041	-4.46977	0.0002
R-squared				0.441269
Adjusted R-squared				0.441269
Durbin-Watson stat				2.601813

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews10*

نلاحظ ان معلمة الأجل القصير لمعدلات صيغة المرابحة في نموذج تصحيح الخطأ كانت

احصائيا معنوية عند درجة معنوية 1%.

7.4 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

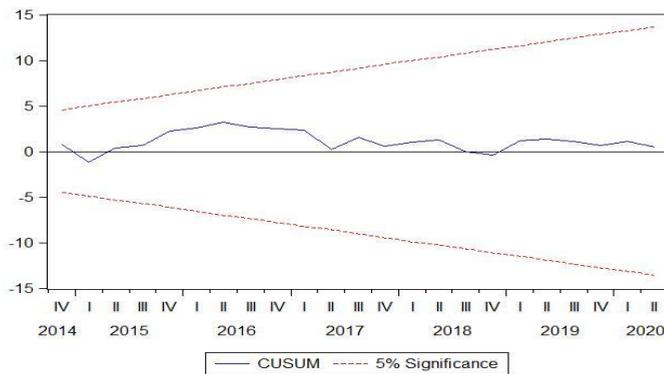
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار

الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة اذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من المجموع التراكمي

للبواقي CUSUM والمجموع التراكمي المربعات البواقي CUSUM of Squares داخل الحدود

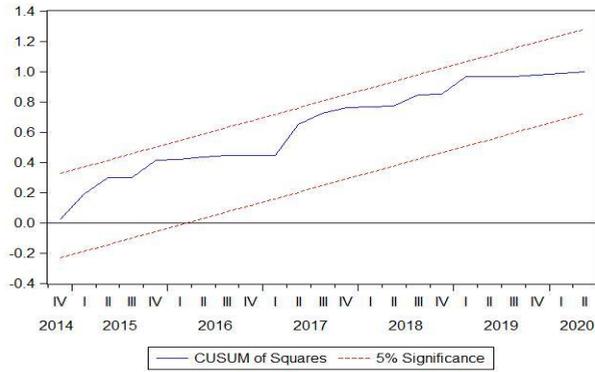
الحرية عند مستوى معنوية 5%.

الشكل 2: المجموع التراكمي للبواقي للنموذج المقدر



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الشكل 3: المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

5. خاتمة:

تسعى البنوك الإسلامية لخلق نوع من التوافق والتوازن بين هدف الربحية ومسؤولية توفير السيولة للعملاء في المواعيد المحددة ودون تكبد خسائر قد تنتج عن تسهيل الأصول كمحاولة لتوفير السيولة بما يزرع الثقة في نفوس العملاء والمتعاملين، فعلى البنوك الإسلامية أن لا تغلوا وتتطرف في منح تمويلات وتوسيع استثماراتها دون التحوط ضد مخاطر السيولة، ومن بين النتائج المتوصل إليها التي من خلالها نقدم مجموعة من الاقتراحات كما يلي:

1.5. نتائج الدراسة

- أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية طردية ذو دلالة إحصائية بين صيغة بيع المربحة للأمر بالشراء ونسبة الأصول السائلة في المدى القصير؛
- أظهرت الدراسة وجود علاقة معنوية طردية ذو دلالة إحصائية بين صيغة بيع المربحة للأمر بالشراء ونسبة الأصول السائلة في المدى الطويل؛
- تركيز البنوك الإسلامية الناشطة في نيجيريا على صيغة المربحة بشكل ملفت وكبير؛
- تشكل المربحة للأمر بالشراء حصة الأسد من إجمالي الإيرادات المحصلة للبنوك الإسلامية الناشطة في نيجيريا.

2.5. اقتراحات الدراسة

وبناء على النتائج المتحصل يمكن تقديم وطرح هاته التوصيات والاقتراحات والمتمثلة في النقاط التالية:

- التوظيف الأمثل للموارد المالية الموجهة للتمويل والاستثمار؛
- العمل على تنوع المنتجات التمويلية وهذا يهدف تنوع الإيرادات وتشتيت المخاطر؛
- يجب على البنوك الإسلامية الجمع بين الوعد الملزم وخيار الشرط في معاملاتها فيما يتعلق بالبيع بالمرابحة للأمر بالشراء.

6. قائمة المراجع:

- الحنيطي محمد هناء، و ملاحيم ساري سليمان. (2016). أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، 12(4)، الصفحات 765-788.
- الرقيعي أبوبكر عثمان ، خليفة البزاني بشير، و ميلاد أفحيح حمزة. (2020). أثر التمويل بالمرابحة للأمر بالشراء على ربحية المصارف الاسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الفلسطيني) 2009-2018. مجلة الجامعي(31)، الصفحات 259-277.
- المندلشي ناجي ساسي ، و بن صالح رضا على . (2017). أثر تطبيق صيغة المرابحة للأمر بالشراء على الأداء المالي " دراسة تطبيقية". المجلة الليبية لدراسات، 7(13)، الصفحات 160-183.
- بورقبة شوقي. (2014، 01 12). إدارة السيولة في المصارف الاسلامية. المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، 2، الصفحات 158-171.
- حسين ترتوري . (2006). بيع المرابحة للأمر بالشراء. مؤتمر كلية الشريعة والقانون في الجامعة الإسلامية بغزة التشريع الإسلامي ومتطلبات العصر.

- حلموس الأمين ، وكزيز نسرين. (2017، 06 30). بيع المربحة للأمر بالشراء دراسة في: (المفهوم، الاجراءات، الضوابط الشرعية). مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، 1، الصفحات 98-116.
- عمر بوجميعة ، وحمزة عربي . (2020). أثر إدارة السيولة على ربحية البنوك الاسلامية دراسة تطبيقية باستخدام بيانات بانل 2009-2010. مجلة الريادة لإقتصاديات الاعمال، (2)6، الصفحات 363-380.
- قانة الطاهر، و ميدني نجاح . (2016، 12 25). توظيف الأموال في البنوك الإسلامية (المربحة للأمر بالشراء أنموذجا). مجلة الاقتصاد الصناعي، (2)6، الصفحات 531-547.
- محمد نواف عابد، و إياد زملط. (2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، (01)12، الصفحات 114-131.

7. الملاحق:

الملحق رقم 01:

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

	At Level		
With Constant	t-Statistic	LAR -2.6879	MUR 0.0264
	Prob.	0.0896	0.9529
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7584	n0 -1.9303
	Prob.	0.2237	0.6102
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.2969	n0 0.6858
	Prob.	0.1745	0.8576
	At First Difference		
With Constant	t-Statistic	d(LAR) -6.3348	d(MUR) -4.0517
	Prob.	0.0000	0.0047
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.6917	-5.1953
	Prob.	0.0000	0.0016
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.4330	-4.0522
	Prob.	0.0000	0.0003

Notes:

a: (*)Significant at the 10%. (**)Significant at the 5%. (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

ARDL Error Correction Regression
 Dependent Variable: D(LAR)
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Case 2: Restricted Constant and No Trend
 Date: 05/23/21 Time: 19:04
 Sample: 2013Q4 2020Q2
 Included observations: 26

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.554433	0.124041	-4.469766	0.0002
R-squared	0.441269	Mean dependent var		-0.005381
Adjusted R-squared	0.441269	S.D. dependent var		0.075793
S.E. of regression	0.056654	Akaike info criterion		-2.866019
Sum squared resid	0.080241	Schwarz criterion		-2.817630
Log likelihood	38.25824	Hannan-Quinn criter.		-2.852085
Durbin-Watson stat	2.601813			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.126835	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58

Dependent Variable: LAR
 Method: ARDL
 Date: 05/23/21 Time: 19:12
 Sample (adjusted): 2014Q1 2020Q2
 Included observations: 26 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): MUR
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 20
 Selected Model: ARDL(1, 0)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LAR(-1)	0.445567	0.132047	3.374294	0.0026
MUR	0.620162	0.210986	2.939351	0.0074
C	-0.207953	0.101239	-2.054077	0.0515
R-squared	0.661072	Mean dependent var		0.237808
Adjusted R-squared	0.631600	S.D. dependent var		0.097314
S.E. of regression	0.059066	Akaike info criterion		-2.712173
Sum squared resid	0.080241	Schwarz criterion		-2.567008
Log likelihood	38.25824	Hannan-Quinn criter.		-2.670370
F-statistic	22.43053	Durbin-Watson stat		2.601813
Prob(F-statistic)	0.000004			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.